ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العقيدة الأمنية وتنظيم القوة.. لماذا يُعدّ الحشد الشعبي الوريث الشرعي لسلاح الفصائل؟

محمد الخزاعي

الدولة التي تحمي نفسها لا تفاوض على قوتها، والنقاش حول «حصر السلاح» يجب أن يُدار بعقل الدولة، لا بعقل الصفقة.

على منصة «الترند» وتصفية الخصوم بتفعيل سياسة الضغط الأقصى؛ تعود إلى الواجهة مجدداً دعوات ما يسمى «حصر السلاح بيد الدولة» بوصفها عنواناً سياسياً وإعلامياً واسع التداول، أُعيد تفعيله كنتيجة غير مباشرة لمشهدية المتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة عقب أحداث ٧ أكتوبر وحرب ١٢ يوماً، لكنه في الواقع: عنوان تُلفّعه عن عمد التباسات متعددة الدلالات والغايات والنتائج، ويفتقر غالباً إلى التحديد الدقيق لمضمونه التنفيذي، وبخاصة أنّ الإشكالية لا تكمن في المبدأ النظري لحصرية السلاح، بل في السؤال الجوهري: أيّ دولة؟ وأيّ مؤسسة؟ وبأيّ فلسفة أمنية تُدار القوة العسكرية في العراق في المرحلة المقبلة؟

إنّ المتتبع الحصيف للحالة العراقية يجزم قاطعاً، بأنه لا يمكن التعامل مع هذا الملف بمعزل عن خصوصية التجربة الأمنية بعد عام ٢٠٠٣، ولا عن التحولات الكبرى التي شهدتها بنية القوة والسيادة في الجغرافيا التي تحيط بالعراق، ولا عن التهديدات الوجودية التي واجهت هذا البلد وما زالت. والأخطر من ذلك، لا يُمكن فصله عن طبيعة النظام السياسي القائم على التسويات والمساومات التي غالباً ما تُدار بمنطق كرسي الحكم لا بمنطق الدولة التي نسأل زعماءها، «حصر السلاح» مصطلح سياسي أم أداة ضغط؟

فحينما يطالب بعض قادة الحشد أو الفصائل بحصر السلاح في يد الدولة، فإن الإشكال يبدأ من تعريف «الدولة» نفسها. هل المقصود حصر السلاح بوزارتي الدفاع والداخلية وفق النموذج التقليدي للجيوش النظامية؟ أم المقصود حصره ضمن المؤسسات الرسمية التي تُبتت بقانون وفي مقدمتها هيئة الحشد الشعبي؟ بوصفها جزءاً أصيلاً من المنظومة الأمنية العراقية؟ هذا التفريق ليس لغوياً أو منحنى تنظيرياً في إطار الاستهلاك؛ بل هو فارق استراتيجي، لأن تحويل النقاش من «تنظيم القوة» إلى «تفكيكها» يعني عملياً

القبول بإضعاف أحد أهم عناصر الردع الوطني- الذي يمثل الحالة الجهادية الشعبية، وهو ما لا يمكن فصله عن ضغوط خارجية واضحة تسعى لإعادة صياغة المشهد الأمني العراقي بما يخدم توازنات إقليمية لا مصلحة للعراق فيها، إلا من قبضة التشبث بالتحاصص والمكاسب من بوابة المناصب، والوصاية التي جربوا وصفتها في دول معينة لن تنفع مع العراق وشعبه.

إنّ تحوّل الحشد الشعبي من ضرورة وجودية إلى ركيزة دولة لم يأتِ من فراغ، ولم يكن مشروعاً سياسياً لمجموعة تبحث عن نفوذ، بل جاء استجابة لانهيار الدولة نفسها عام ٢٠١٤، وأنّ الفتوى المباركة التي أسسته؛ لم تكن بديلاً عن الدولة أيضاً، بل كانت الوسيلة الوحيدة لإنقاذها، وكنتيجة حتمية لتنظيم القوى وعلى رغم أنف الضغط الدولي تحوّل الحشد لاحقاً إلى مؤسسة رسمية بقانون نافذ، يخضع للقائد العام للقوات المسلحة، ويموّل من الموازنة العامة، وبذلك أصبح سلاحه سلاح دولة بحكم القانون والدستور، لا سلاح فصيل أو جماعة، وأي مقاربة تتجاوز هذه الحقيقة، أو تتعامل مع الحشد بوصفه عبئاً يجب التخلص منه، إنما تنطلق من حسابات سياسية ضيّقة، لا من قراءة واقعية للأمن الوطني- القومي.

أما إذا كانت (الفصائل) المقصود من جعجعة «حصر السلاح»؛ فإن الحشد الشعبي هو الوريث الشرعي لسلاحها، الذي يعتز به ٤٥ مليون عراقي لأنه تحوّل من المقاومة إلى المؤسسة، وبخاصة أنّ الفصائل حملت السلاح بعد ٢٠٠٣ لا ترفاً أو رغبة في فرض أمر واقع، بل لأن الدولة كانت محتلة، ومؤسساتها منهارة، والتهديدات الوجودية كانت حاضرة فحملت شرف: مواجهة الاحتلال الأميركي حين كانت السيادة منزوعة، وقاتلت القاعدة عندما كانت الأجهزة مخترقة، وتصدت لداعش حين سقط ثلثا العراق بيد الإرهاب الذي صنعته مطابخ ذلك الاحتلال باعترافه.

وبالإفادة من تشريع قانون الحشد، انتقل هذا السلاح من حالة «المقاومة الاضطرارية» إلى حالة «المؤسسة القانونية»، وبذلك تنظم قوة السلاح بتسليمه للحشد، لا بوصفه امتداداً للفصائل، بل بوصفه إطاراً للدولة التي أعاد فيها تعريف القوة ضمن الشرعية الشعبية، ومنها هنا تنبع خطورة التفريط حين تُباع القوة مقابل صفقة، فضلاً عن أنّ أخطر ما يواجه ملف السلاح في العراق اليوم؛ ليس الضغط الخارجي فحسب، بل الاستعداد الداخلي للمساومة. فكيف لسياسي يدّعي الوطنية ويرفع شعار المقاومة والدفاع عن القيم الإسلامية والعربية؛ يُحوّل القوة العسكرية إلى ورقة تفاوض من أجل منصب، أو تسوية سياسية، أو ضمان بقاء في السلطة، فإننا نكون أمام خلل بنيوي في مفهوم بناء الدولة.

التاريخ القريب في المنطقة يعلّمنا درساً بليغاً بأن الدول لا تسقط فقط تحت ضربات العدو، بل حين تفرّط بنقاط قوتها مقابل مكاسب آنية، وبالتالي فإن سلبية خطاب «نزع السلاح» في ظل تهديدات قائمة، لا يمكن فصله عن الذاكرة المؤلمة للانكشاف، وفي كل مرة جرى فيها تفكيك قوة من دون بديل ردعي حقيقي، كانت النتيجة فراغاً ملأته التنظيمات الإرهابية، وإذا التفتنا صوب سوريا الجريحة نلاحظ تصاعد التهديد التكفيري من تلك الجغرافيا، وبذلك يُصبح الحديث عن نزع السلاح أو تذويب الحشد مقامرة غير محسوبة ودعوة صريحة للخطر أن يدخل حدودنا.

فسوريا اليوم درس حيّ لمن يريد أن يتابع إعادة تشكّل التنظيمات الإرهابية، وانتقالها بين المساحات الرخوة، وتقدّم أنموذجاً صارخاً لما يَحدث؛ جعلها تدفع ثمناً باهظاً حين تحوّلت أبرز ملفاتها الأمنية إلى أوراق تفاوضية، حين تُدار القوة بمنطق التسويات الدولية لا بمنطق حماية المجتمعات ومصالحها.

العراق ليس معزولاً عن هذا المشهد أو ذاك، وأي تفريط بقوة الردع اليوم قد يعني استنساخ السيناريو نفسه، مع اختلاف التفاصيل.

وهنا يلعب العامل العقائدي دوراً بوصفه جوهر القوة لا عبئها، وبخاصة أنه صناعة الإسلام المحمدي الأصيل لا نتاج فقهاء البلاط ووعاظ السلاطين. فالعقيدة الدينية الدفاعية ليست نقيض الدولة، بل ركيزتها حين تكون موجهة لحمايتها، والحشد الشعبي أنموذج امتلك عاملاً عقائدياً منضبطاً، موجهاً نحو الدفاع عن الأرض والمجتمع، لا نحو الفوضى أو الانقسام.

وتفريغ الحشد أو الفصائل من هذا العامل، أو محاولة صهرها قسرياً داخل أطر بيروقراطية تقليدية، يعني عملياً؛ تحويل قوة منتصرة إلى جهاز هشّ، وهو خطأ استراتيجي لا تتحمله دولة بحجم التحديات التي يواجهها العراق.

وهنا نسأل لتتنبّه القاعدة الجماهيرية، لماذا يخشى المحور الأميركي- الإسرائيلي هذا السلاح وبخاصة أنه ليس موجّهاً ضد الشعب؟ ولماذا يحرّك أدواته الداخلية والخارجية لممارسة سياسية الضغط الأقسى لما يُعرف «إسرائيلياً» قطع الأذرع؟ ولماذا هذا التهكم لحلحلة هذا الملف في المنصات الإعلامية والرقمية؟ ماذا يريدون؟ منذ سنوات يدعون بهذه الدعوة واليوم مع تنظيمها يشيطنونها بمصطلح «نزع».

إنّ الخوف الحقيقي للعدو ليس من «فوضى السلاح» التي لا يرتضيها أي وطني مخلص؛ بل من سلاح منظم، شرعي، يمتلك عقيدة ردعية مستقلة. فسواء كان سلاح الحشد أم الفصائل المنضبطة العقدية، قد كسر احتكار القوة، وأسس لمعادلة ردع داخلية وإقليمية، وجعل العراق رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه. ومن هنا، فإن الدعوات المتكررة لتفكيكها أو تحييدها؛ تتقاطع بوضوح مع مصالح قوى لا تريد للعراق أن يكون قوياً، بل أن يبقى ساحة مفتوحة.

خلاصة القول: إنّ الدولة التي تحمي نفسها لا تفاوض على قوتها، والنقاش حول «حصر السلاح» يجب أن يُدار بعقل الدولة، لا بعقل الصفقة. والمطلوب من القادة الوطنيين: عدم التضحية بقوة وطنية مقابل مناصب زائلة، بل تحصين هذه القوة ضمن رؤية سيادية واضحة تعتمد استراتيجيات وطنية. فالتاريخ لن يرحم من يفرّط بعناصر القوة، ولن يسمح للمساومات السياسية أن تترك ظهر العراق مكشوفا أمام عدو، ينتظر الضعف ليرسم «إسرائيل الكبرى» ويقدم وصفة «الديانة الإبراهيمية» طبق مكافأة؛ لمن كسر رأس الرمح وباع درّة التاج.

الجيش «الإسرائيلي» يُحذّر: سوء إدارة التصريحات قد يفجّر جبهة إيران

رأى المراسل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوآف زيتون أنه من المتوقّع أن يتصاعد في الأيام القريبة سيل التسريبات والإحاطات الصادرة من «إسرائيل» بشأن توتّر متزايد مع إيران، وبشأن المبررات التي تُساق للدفع نحو جولة مواجهة إضافية مع طهران، وذلك حتى موعد اللقاء المرتقب بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي دونالد ترامب في واشنطن في نهاية الشهر.

وبحسب زيتون، إلى جانب دور هذه التسريبات في تحويل الأنظار عن ملفات أخرى على جدول الأعمال، مثل لجنة التحقيق في أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر والمماطلة في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق مع حماس في غزة، فإن العناوين المنسوبة إلى «مصدر سياسي رفيع» أو «مصادر استخبارية غربية» قد تخلق أثرًا يمكن أن يقود إلى تدهور أمني فعلي بسبب سوء فهم مع الإيرانيين، تدهورٌ قد يفضي إلى اندلاع حرب منهِكة جديدة، لم يكن أيّ من الطرفين يسعى إليها فعليًا في هذه المرحلة، وفق تعبيره.

وأشار زيتون إلى أن «جهات رفيعة في الجيش «الإسرائيلي» كانت قد حذرت أكثر من مرة خلال العام الجاري، ولا سيما في أعقاب عملية «الأسد الصاعد» (العدوان على إيران) في حزيران / يونيو، من أن أي خطأ في التعامل مع الإيرانيين قد يشكل الشرارة التي تعيد إشعال المواجهة بين الطرفين، رغم غياب نية حقيقية لدى «إسرائيل» أو إيران للانجرار إلى المواجهة".

ونقل زيتون عن مسؤولين «أمنيين» قولهم إنه «في حال انطبَع لدى الإيرانيين أن رياح حرب تهب من هنا مجددًا شرقًا، فسيفكرون هذه المرة في الهجوم أولًا. لذلك، إذا كانوا يريدون فعلًا مهاجمة هناك مرة أخرى، أو الحفاظ على وقف إطلاق النار، فمن الأفضل الصمت وألّا نُفرِق وسائل الإعلام بهذا الضجيج. قد يكون النشاط غير الاعتيادي الذي رُصد في إيران من قِبل وكالات الاستخبارات الغربية نابعًا جزئيًا بسبب موجات شائعات لا أساس لها انتشرت في تلغرام في «إسرائيل» حول استعدادٍ للتصعيد".

وتابع: «في الجيش «الإسرائيلي» ألقوا أمس شكوكًا حول سيل المنشورات التي خرجت من المستوى السياسي في «إسرائيل» في الأيام الأخيرة، وهكذا، مثلًا، فإن هدف المناورة التي أُجريت في الجيش الإيراني هذا الشهر ليس بالضرورة استعدادًا لهجوم ضد «إسرائيل»".

وختم: «في قيادة الجيش «الإسرائيلي» ذكّروا مؤخرًا بأن المؤسسة «الأمنية» لديها أيضًا عِبَر كثيرة لاستخلاصها من المعركة ضد إيران، التي جاءت في أواخر الحرب الطويلة والمُرهِقة ومتعددة الجبهات التي انجرف إليها الجيش «الإسرائيلي» منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر".

ضوابط تحكم العلاقة بين دمشق وقسد

– يكثر الحديث عن نوايا تركية وسورية لإنهاء الوضع في شمال شرق سورية، حيث تسيطر قوات سورية الديمقراطية بالقوة العسكرية، مع تزايد الحديث عن اعتبار نهاية العام موعداً نهائياً لتطبيق اتفاق آذار الماضي لدمج "قسد" بالمؤسسات الحكومية، وقد جاءت زيارة وفد تركي ضم

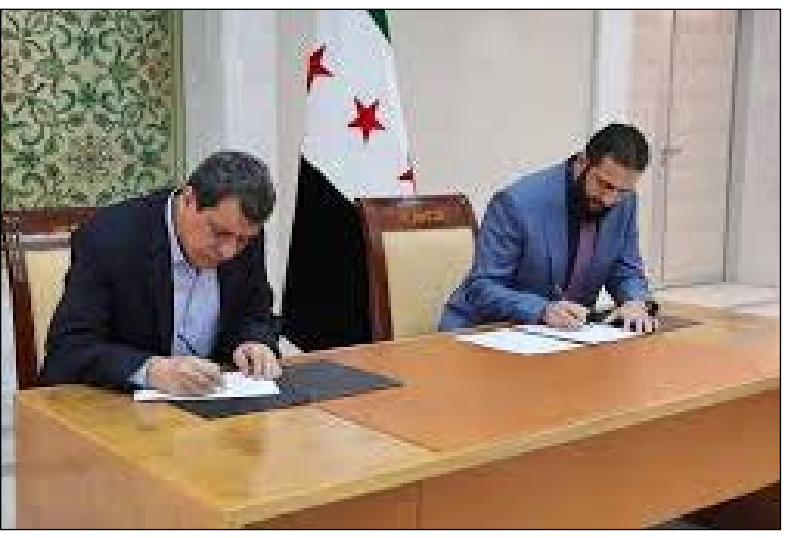

قادة عسكريين إلى دمشق أمس برئاسة وزير الخارجية حاقان فيدان وما تخللها من إشارات بهذا الاتجاه مقدمات سبقت انفجار الوضع العسكري لساعات في حلب قبل نجاح مساعٍ أميركية لوقف إطلاق النار.

– تبدو المعطيات التي تشجع دمشق وأنقرة على خيار المواجهة العسكرية في حال تراجع، رغم محاولات جس النبض الجارية دولياً وإقليمياً بهذا الاتجاه، ومن هذه المعطيات أن فتح جبهة الشمال سوف يؤدي إلى قيام دروز السويداء بفتح جبهة الجنوب ضد حكومة دمشق لقناعتهم أن النجاح بالتخلص من قسد سوف يجعل المعركة للقضاء على حكمهم الذاتي أقرب.

– القوة الاقليمية المنافسة لتركيا على النفوذ في سورية هي "إسرائيل"، وهي لن تتردد في تحريض السويداء على التحرك ودعمها بغطاء ناري يستهدف عمق دمشق إذا تحركت للضغط على تركيا لوقف حرب الشمال، لأن تمكين تركيا من الحسم شمالاً يزيد من طموحات الإمساك بكل سورية عدا عن كونه عنصر تعزيز لحكومة الشام في مواجهة الضغط الإسرائيلي، وتفكيك لعقد محورية تعرقل بسط سلطتها، إضافة لما يقدمه شمال شرق سورية من موارد اقتصادية أهمها النفط ودوره في إنتاج الكهرباء.

– لأن أميركا ضابط الإيقاع بين "إسرائيل" وتركيا كما هي ضابط الإيقاع بين حكومة الشام وقسد، فإن أميركا المنحازة دائماً في المنطقة لصالح "إسرائيل" صارت في موقع متوازن بين "إسرائيل" وتركيا أكثر، سواء لما نتج عن تراجع قدرة "إسرائيل" الاستراتيجية وعودة الحاجة للحلفاء الآخرين أكثر، أو لأن ما جرى في ساحة التفاوض حول المرحلة الثانية من اتفاق غزة التي تهم إدارة الرئيس دونالد ترامب بعدما قدّم خطته لإنهاء الحرب كعلامة على قوة حكمه وبات تشكيل القوة الدولية لغزة سلم الإنقاذ لمأزق الخطة، والدور التركي في هذه القوة مفتاح الحل لتشكيلها رغم كل العقد التي تعترض طريقها، بينما تسببت عملية تدمر بفعل العكس حيث رفعت من أسهم قسد وزادت الشكوك حول قدرة حكومة دمشق على توفير دعم آمن في ظل التشابك والتداخل بين بنيتها وبيئتها وبنية داعش وبيئتها.

– الحصيلة أن الحرب التركية السورية على قسد مثل الحرب الإسرائيلية على لبنان، فرضية قائمة لكن شروط خوضها مرتفعة الكلفة وضعيفة الفرص، ما يحولها إلى مجرد أداة ضغط سياسي ومعنوي.

البناء

الأوطان إذ تصبح صفقات عقارية!

سعادة مصطفى أرشيد

بعد وقف إطلاق النار الذي تمّ إعلانه قبل شهرين، تراجع الاهتمام الإعلامي والسياسي والإنساني بما يجري في غزة وإنْ كان هذا لا يعني أن الحرب قد توقفت أو أن ضراوتها قد ضعفت، وإنما قد أخذت شكلاً مختلفاً. وهي كما يجري في لبنان أيضاً فقد وصلت اختراقات "إسرائيل" للاتفاقيات المعقودة مقداراً لا يُعدّ ولا يُحصى، وهي – "إسرائيل" – لديها دائماً مبرراتها لهذه الخروقات التي يوافقها عليها الغرب والعرب على حدّ سواء، فيما يتآكل الصبر على المستوى التكتيكي والاستراتيجي على حدّ سواء.

ولكن الاهتمام عاد من نافذة المشاريع والاستثمارات العقارية إذ أوردت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الإدارة الأميركية تعمل الآن على تطوير خطة ريفييرا غزة التي سبق أن تحدّثت عنها سابقاً، وتمّ إطلاق اسم جديد لها وهو مشروع شروق الشمس وهي خطة بها تفاصيل كثيرة وحديث عن تطوّر تكنولوجي فائق، بحيث تبدو غزة وكأنها مدينة من المستقبل، ولكن وبحسب الصحيفة فإن هذه الخطة تحتاج إلى ١٠ حتى ٢٠ سنة لتنفيذها بسبب حجم الركام والدمار الذي أحدثته الحرب وتُقدّر تكاليف تنفيذ هذا المشروع بـ ١١٢ مليار دولار كحد أدنى.

إلا أن مشروعاً بهذا الحجم وهذه التكلفة المرتفعة ترى الصحيفة ومصادرها أن هناك مسألتين تعرقلانه، المسألة الأولى هي رفض المقاومة في غزة تسليم سلاحها، والثانية هي الجثة الأخيرة التي لم تُعِدْها المقاومة حتى الآن والتي ترفض "إسرائيل" الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق ما لم تتسلّم هذه الجثة الثمينة – الذهبية التي تعرقل مشروعاً

تصل تكاليفه إلى ١١٢ مليار دولار.

وإذا كانت خطة ترامب – كوشنر تتحدّث عن غزة وتطوّرها ومسابحها الراقية وحدائقها المعلقة وتكنولوجيتها الفائقة وجمالها الأسطوري القادم إلا أنها لا تجيب على سؤال ماذا عن أهل غزة، وهل الحديث فقط عن الجغرافيا دون الديموغرافيا، وأين سيكون أهل غزة أثناء تنفيذ هذا المشروع الذي سيستغرق من ١٠ الى ٢٠ سنة؟

هكذا يتمّ التعامل مع الفلسطيني باعتباره شيئاً أو سلعة أو مادة لا حياة فيها، وفي أحسن حالاته باعتباره شعباً زائداً عن الحاجة، وبما أن حرب الإبادة قد أخذت مداها وأزهقت حيوات ما يقارب من ٢٪ من مجموع أهل غزة البالغ مليونين، يجد الضمير الإنساني أن هذا رقم مرعب، ولكنه متواضع ولا يحلّ المشكل عند من يرى أهل فلسطين حمولة زائدة لا بدّ من التخفّف منها، وأن الهجرة الفردية التي تنظمها القنصليات للشباب لدول في شمال أوروبا غير كافية، فلا بدّ من ترحيل جماعيّ والبحث عن مكان لهم، مؤقتاً قد يكون سيناء ولكن لاحقاً يجب أن يكون بعيداً في الصومال أو في مكان أبعد. هذا ما تمّت تجربته في رحلة المجد إلى جنوب افريقيا وهي الدولة الصديقة التي لا تطلب تأشيرة دخول من حامل جواز السفر الفلسطيني، وكادت الخطة تنجح لولا انتباهة حكومة جنوب أفريقيا التي اتخذت ما يلزم من إجراءات لمنع تكرار ذلك.

يترافق ذلك مع تشكيل مجلس عالمي للسلام والسعي لإدخال قوات دوليّة إلى غزة، وتشكيل إدارة أجنبية تتعاون مع خبراء فلسطينيين في المجال التقني والإداري بعيداً عن السياسة، لا علاقة لها بالأمم المتحدة، مع السعي المحموم للإدارة الأميركية لإلغاء دور وكالة الغوث (الأنروا) لا بل وحلّها والحاق أعمالها بمفوضية اللاجئين العليا، وتتم الآن عرقلة أعمالها لا في غزة فحسب وإنما في خارج فلسطين كما في الضفة الغربية، حيث تهدم جرافات الجيش الإسرائيلي المخيمات في شمال الضفة وتعلن أنها لن تقبل ببقائها باعتبارها مخيمات لاجئين وإنما أحياء سكنية.

هذه الخطة ليست الأولى وهي قطعاً لن تكون الأخيرة، ونصيبها في النجاح أمر موضع شك، فنجاح مثل هذه المشاريع أمر غاية في الصعوبة وجُرّب على مدى عقود ولم يُصب نجاحاً، والمقاومة الفلسطينية في غزة لا تزال ترفع الراية برغم ما أصابها من إرهاق وما تعانيه من خذلان، وهي ترى أن تسليم السلاح المطروح هو استسلام ويحقق للعدو ما فشل في تحقيقه طوال سنتي الحرب، وهو أمر لن يكون وهذا ما يأمله من المقاومة أنصارها وأحبتها.